مجلَّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: أسبابها وتداعياتها

تاريخ تقديم البحث:- ٢٠٢٥/١٢/١١
تاريخ قبول البحث:- ٢٠٢٥/١٢/٣٠

أ.د. منى حسين عبيد (*)

الملخص

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي أخذت تنتشر في دول شمال افريقيا وتحديدا في الجزائر، حتى أصبحت من المشكلات المعقدة رغم الجهود المبذولة في سبيل ايقافها، حيث وجد فيها الكثير من الافراد ملاذا أمنا للهروب من الاوضاع المتردية التي يعيشها الفرد في بلده الاصلي، حتى أخذت هذه الظاهرة بالتوسع بسبب التباين في المستوى المعيشي بين الافراد من جهة وبسبب التهميش المادي والمعنوي الذي طال الكثيرين من فئات المجتمع. وقد تتباين وتختلف الاسباب ولكن النتيجة في شكلها العام أصبحت الهروب من بلدهم الجزائر والاستقرار في مواطن اخرى اكثر استقرارا. بناءا على ذلك يحاول هذا البحث تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من حيث المسببات والتداعيات وسبل احتواء تلك الظاهرة

الكلمات المفتاحية:-الهجرة-الهجرة غير الشرعية-الجزائر-المشرع الجزائري-عصابات التهريب.

مقدمة

-أهمية البحث

شغلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الرأي العام الدولي بعدها واحدة من المشكلات التي لها تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية حتى انها اصبحت من بين اهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية ،اذ اضحت اليوم من منظور الدول الغربية تشكل تهديدا لمصالحها وخطرا كاملا على استقرارها السياسي والاجتماعي وعاملا مزعزعا لنسق العلاقات الدولية. وذلك بسبب توافد المهاجرين من مختلف البلدان الى اراضيها ،كما لم تكن البلدان العربية في شمال افريقيا بمنأى عن ذلك فقد عانت هي الاخرى من مسألة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.
Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الهجرة غير الشرعية .

وتعـد الجزائر من بين البلـدان العربية التي لم تسلم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اذ تفاقمت هذه الظاهرة بسبب ما مرت به الجزائر من تحولات على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والامنية وتحديدا خلال حقبة التسـعينيات والتي ادت الى حدوث الكثير من المشـكلات الاجتماعية وانعدام الأمن والاسـتقرار فيها، مما دفـع العديد من أبناء البلد الى سلك طريق الهجرة غير الشرعية، ولم تقتصر هذه الظاهرة على ابناء الطبقة المعدمة بل تجاوزتها لتشـمل هذه الظاهرة الجامعيين والموظفين وحتى النسـاء والقصر وتعدتها لتشمل العديد من الشـباب الجزائري اذ أصبحت الهجرة غير الشـرعية ملاذهم لتحقيق طموحاتهم المستقبلية بالرغم مما تترتب عليها من مخاطر قد تعرض حياتهم الى الموت او الغرق.

وفي هذا الاطار تبرز أهمية دراسة الهجرة غير الشـرعية كنموذج جيد لفهم التحولات التي ادت لانتشار هذه الظاهرة، ومدى تأثيرها على بلدان المهجر والعبور وحتى دول الاستقبال.

-فرضية البحث

تنطلق فرضية البحـث من ان الاوضـاع التي شـهدتها الجزائر خلال حقبة التسعينيات كان لها تأثيرها على فتح ابواب الهجرة غير الشرعية. الى جانب ما شهدته دول المنطقة من ثورات الربيع العربي، والتي أدت الى انتشار هذه الظاهرة، ولاسيما بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.

-أهداف البحث

يهدف البحث بشـكل رئيس الى الكشف عن أبرز الاسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،ومدى انعكاسـها على الواقع الجزائري سواء كان سلبا أم ايجابا.

-اشكالية البحث

تكمن اشـكالية البحث الرئيسة بطرح التساؤل الاتي:-ما الاسباب التي أدت الى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما الامكانيات التي يمكن ان تحـد من انتشـار هذه الظاهرة، وهل هناك معالجات فعلية سواء كانت محلية أم دولية.

منهجية البحث

ولأهمية البحـث فقـد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتضمن وصف وتحليل وتفسـير الظـروف المختلفـة لظاهـرة الهجرة غير الشرعية، والوصول الى أبرز المعالجات المطروحة للحيلولة دون تفاقم تلك الظاهرة.

اولا:- الهجرة غير الشرعية و أنواعها

تعـد الهجرة غير الشـرعية جزء من الهجرة بصفة عامة ،وعليه لابد من الوقوف على تعريفها ثم التدرج الى تعريف الهجرة غير الشرعية .

١-مفهوم الهجرة:-

ان مصطلح الهجرة قد ورد في القران الكريم من خلال عدة ايات كريمات منها قوله تعالى في سورة النساء «ومن يهاجر في سـبيل الله يجد في

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الارض مراغما كثيرا وسعه ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما» صدق الله العظيم (الكريم، ١٠٠، صفحة ٩٤)

وقد اشتق لفظ الهجرة من فعل(هجر) اي تباعد وكلمة مهاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان الى غيره (الريس، ٢٠١٧، صفحة ص٥)، وجاء في معجم لاروس الاساسي ان تعبير الهجرة يقصد به خروج من ارض الى أخرى سعيا وراء الرزق (العشري، ٢٠١٨، صفحة ص ١١٥). الا ان متطلبات الحياة اليوم قد لا تدفع بالفرد الى الهجرة من أجل الرزق فقط، اذ باتت هناك دوافع اخرى على غرار طلب العلم او وسائل علاجية من امراض معينة لا وجود لدواء لها في الاوطان المحلية (غزالة، ٢٠١٨، صفحة ص٧١).

-2تعريف الهجرة غير الشرعية

من الصعب ضبط تعريف دقيق للهجرة غير الشرعية نظرا الى تعدد المفاهيم والاغراض والاهداف التي ترمي الى تحقيقها. فهناك من عرفها بانها اجتياز الحدود وتتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة ،وبدون ان تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود. حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الاصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية سواء من حيث حيازة الوثائق اللازمة للسفر أو الاماكن المحددة لذلك برا أو جوا أو بحرا بغية التهرب من المراقبة الامنية والجمركية ويعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل بلاد أو غادرها من غير المنافذ البرية اما سيرا على الاقدام أو باستخدام وسائل النقل المختلفة (بهية، ٢٠٢١، صفحة ص٤).

اما المفوضية الاوروبية ،فعرفت الهجرة السرية أو غير الشرعية بانها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون باقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار(مختارية، ٢٠١٥، صفحة ص١٩).

وعرفت منظمة الامم المتحدة الهجرة غير شرعية بأنها دخول غير مقنن لفرد من دوله الى اخرى عن طريق البر أو البحر ،ولا يحمل هذا الدخول اي شكل من تصاريح الاقامة الدائمة أو المؤقتة كما تعني عدم احترام المتطلبات الضروريه لعبور حدود الدولة (العشري، ٢٠١٨، صفحة ١١٥).

اما من وجهة نظر المشرع الجزائري فقد عرفها على انها مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير شرعية اثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو اي وسيلة أحتيال اخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالاجراءات التي توجبها القوانين والانظمة السارية المفعول ،وهي أيضا مغادرة الاقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود (طيبي، ٢٠٠٩، صفحة ٢١).

ومن خلال التعاريف المقدمة، يمكن القول ان

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الهجرة غير الشرعية عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر بطريقة سرية ،ومخالفة لقوانين بلدهم والبلد الذي يتجهون اليه اي بدون اذن من الجهات المختصه، وبدون ترخيص من الدول المستقبلة ،ومنه يمكن ان تأخذ الهجرة غير الشرعية شكلان أو نمطان يتمثلان في (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٣):-

١-الهجره الداخلية :-يطلق هذا النوع على المهاجرين الوافدين الى الدول المستقبلة للهجرة سواء بهدف الاقامة الدائمة فيها ،وذلك باتخاذها كمركز عبور للذهاب الى جهة أخرى ،وفي هذا النوع من الهجرة الداخلية نأخذ على سبيل المثال الافارقة الزاحفين الى الجزائر، والذين استقروا فيها في مناطق عدة من بلاد الجزائر مثلما لاحظناه في الأونة الاخيرة من مهاجري مالي الذين تمركزوا في العديد من الولايات الجزائرية، اذ عدتها كمنفذ للهروب بهدف الحصول على الأمن. كما ان لموقع الجزائر الجغرافي دور كبير في جذب المهاجرين بعدها بوابة العبور الى الدول المجاورة سواء الى المغرب أو دول اوروبا وذلك باستخدام الوثائق والجوازات المزورة.

٢-الهجرة الخارجية:- ويطلق هذا النوع على المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم الاصلية ،والاتجاه الى بلدان أخرى تتوفر فيها فرص العيش ،وهنا نجد الشباب الجزائري كنموذج على هذا النوع من الهجرة، والذين تكون وجهتهم الى اوروبا وانجلترا ودول امريكا وغيرها. والمعروف ان هذه الدول فرضت اجراءات من أجل الدخول اليها ،وتكون الموافقة صعبة لمن يطلب الذهاب اليها ،وبالتالي نجد الشباب الجزائري على سبيل المثال يلجأ الى الطرق الغير مشروعة من أجل الوصول الى هذه الدول، ومحاولة الاستقرار فيها والبحث عن فرص أفضل للعيش (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٤).

ثانيا:-أسباب الهجرة غير الشرعية

تختلف وتتقاطع الاسباب المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ماهو اقتصادي ، اجتماعي ،سياسي ،نفسي ومجموعة من العوامل المتداخلة الأخرى.

١- الاسباب الاقتصادية:-

هو اول الاسباب التي تدفع الى الهجرة غير الشرعية فعامل البطالة الذي يفسر الاختلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي واداء المعيشة قد لاحظنا بكثره في العديد من المجتمعات ،حيث ان انعدام مناصب عمل بامتيازات اجتماعية مريحة يدفع الكثيرين الى البحث عن البديل في اماكن أخرى، وبمختلف الطرق فهناك الكثير من المهاجرين رغم انهم كانوا يعملون ،الا ان ذلك لم يمنعهم من التوجه نحو (الحرقه) اي الهجرة ،لان دخلهم لم يكن يكفيهم في سد حاجياتهم الضرورية لاسيما بالنسبة لمن يقومون باعالة أهلهم. وهذا ما يفسر النظرة التي من خلالها يرى المهاجر تلك البلدان الغنية، وذلك بسبب الصورة التي تظهر عليها في الاعلام ،مما يولد لديهم الرغبة في الهجرة اليها باي شكل من الاشكال، لما تتميز

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

به من تطور على كافة المستويات، والانفتاح على العديد من الافكار،وكذا التنظيم الذي يميزكل اشكال التعاملات في ذلك المجتمع (غزالة، ٢٠١٨، الصفحات ٧٢-٧٣).

ويبدو ان هذه الأمور يفتقر اليها الشباب في المجتمع الجزائري بسبب العادات والتقاليد التي تحكمه من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب وتيرة التنمية التي لا زالت حسب رأي هؤلاء الشباب تمشي بخطا بطيئه لا يرون فيها الرفاهية والتطور اللذان يرغبون في عيشهما ،والاستمتاع بامتيازاتهما ،ولا تعكس الصورة التي يجب ان يكون عليها بلدا قد مر على استقلاله اكثر من نصف قرن، ويزخر بثروات هائلة انعم الله بها عليه. ناهيك عن مظاهر الترف والرخاء التي يأتي بها المغتربون لتمضيه عطلتهم في الجزائر، والتي تخلق نوع من الغيرة في نفوس هؤلاء الشباب ،وتحفز لديهم الرغبة في بلوغ ذلك المستوى المادي بأي شكل من الاشكال (غزالة، ٢٠١٨، صفحة ٧٣).

٢- الاسباب الاجتماعية:-

ترتبط هذه الاسباب ارتباطا وثيقا بالأسباب الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الاسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة واشكالها المختلفة. ان الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديموغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل الى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية ...، ويعرف الأخر انخفاضا في عدد السكان لاسيما نسبة الشباب في العديد من الدول الافريقية ومنها الجزائر. فان نموها السكاني حسب تقدير منظمات الامم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديموغرافي مشكلة البطالة التي باتت تمس الافراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وحتى الحاصلين على الشهادات العليا ،في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الافراد يتوجهون الى طلبها في الخارج، ولو في ظروف عمل صعبة، فضلا عن الفشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والامراض (العشري، ٢٠١٨، الصفحات ١١٨-١١٩).

كذلك هناك أسباب أخرى تدفع بعض الأفراد والجماعات للهجرة خارج دولهم، كالهروب من انتقام بعض الخصوم كأخذ الثأر مثلا أو اضطهاد ذوي النفوذ، فضلا عن انه قد يهاجر الانسان من دولته الى دولة أخرى لكي يتصل بأحد الاقارب أو الاصدقاء أو يهاجر من أجل الزواج من دولة أخرى غير دولته نظرا لقلة الزواج هذا من ناحية، والحصول على الجنسية من الدولة التي تزوج منها من ناحية أخرى (المفترش، ٢٠١٩، صفحة ٩٢).

٣- الاسباب السياسية والأمنية:-

من المعلوم ان أهم ما تطمح اليه الأمم والشعوب هو تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في البلد وغياب الأمن والاستقرار السياسي من

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

العوامل المؤدية الى الهجرة غير الشرعية ومن هذه الاسباب نذكر الأتي (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٦):-

- تضيق مساحات الحريات السياسية أو الحرية في التعبير أو ما يسمى بالتغييب عن المستوى السياسي.

- وجود اضطرابات أمنية داخلية وهو ما حدث في الجزائر في حقبة التسعينيات، وهذا ما دفع بالعديد من السكان الجزائريين الى الفرار نحو اوروبا بحثا عن الأمن والأمان بحجة اللجوء السياسي. ففي السنوات الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية والخارجية المتزايدة في العالم سواء تعلق الأمر بسنوات العشرية السوداء التي عانت منها الجزائر خلال سنوات التسعينيات أو الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية سواء الافريقية منها والاسيوية على غرار تونس وليبيا ومصر وسوريا هذه الثورات التي أمطرت شتاء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين تدفقوا عبر الحدود والمنافذ لمختلف الدول المجاورة أو الاوروبية . مما طرح عدة انشغالات ومشاكل بين الدول لا سيما في الجانب السياسي والعلاقات الدولية ،وحتى على المستوى الاجتماعي حيث طرحت الدول المستقبلة لموجات المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين مشاكل عدة بدءا بتغيير البنية الاجتماعية والتركيبة البشرية لهذه الدول انتهاء بانتشار العديد من السلوكيات السلبية والعادات الدخيلة على هذه المجتمعات مما شكل هاجسا لها، زيادة على انتشار الامراض والآفات الاجتماعية فالمهاجر غير الشرعي أو اللاجئ يقوم بالتسول أو السرقة والنصب للحصول على المال الى غير ذلك . ومن الملاحظ ان هناك علاقة وثيقة بين الاسباب السياسية للهجرة والاسباب الأمنية فالمجتمعات القائمة على النظم الديكتاتورية التي تمنع حرية التعبير والرأي تكثر فيها الصراعات والانشقاقات الاجتماعية، وتظهر معالم الانقسام والفئوية مما يؤدي الى إنعدام الأمن والاستقرار ،وهذا بدوره يؤدي الى أتخاذ قرار الهجرة (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٧).

٤-الاسباب النفسية:-

تعد من أهم العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب أتخاذ قرار الهجرة، وترتبط العوامل النفسية في المشاعر التي يستشعرها الفرد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية والتطلعات الى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد الى أخر. وعلى العكس قد تتراجع قرارات بعض الشباب في أتخاذ قرار الهجرة، عندما يشعرون انها قد تؤدي الى أضرار أو سلبيات على الصعيد الاسري، رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية كما تظهر اكثر الدوافع النفسية في احساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة افضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، وايضا المعاناة التي يعيش فيها الشباب، والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وادراك بالأخطار التي يتعرض اليها أثناء الهجرة (بهية، ٢٠٢١،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

صفحة ١٤٣).

٥-الاسباب الجغرافية:-

وترجع الى الموقع الجغرافي للجزائر وقربه من السواحل الاوروبية ،اذ تحتل الجزائر موقعا جغرافيا بارزا ومهما أو كما تعرف بالبوابة الشمالية للبحر المتوسط مما يتيح الفرصة اكثر للهجرة غير الشرعية ،لا سيما لفئة الشباب .ان للعوامل الجغرافية الطبيعية والبيئية اثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة الى الخارج ،حيث ان البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل عوامل طرد للسكان ،فالفيضانات والبراكين والجفاف والاوبئة جميعها أسباب تدفع السكان الى الهجرة (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٨).

وقد أدت مثل هذه الاسباب وغيرها الى ترك الافراد لاماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق أو على شكل حركات جماعية. بمعنى اما في شكل هجرة فردية سواء داخلية في البلد نفسه أو خارجية نحو مختلف بلدان العالم . واما في شكل هجرة جماعية ايضا على المستوى الداخلي أو الهجرة خارج الوطن.

ومن جانب أخر تعد العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان، فارتفاع عدد السكان وأنخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة تؤدي الى هجرة أعداد كبيرة بطرق غير شرعية الى اوروبا، وتشكل الفروق السكانية فيما يخص الخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، بحيث يمكن القول ان الهجرة تمثل تعويضا عن أنخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب. كما ان أرتفاع الخصوبة في أقطار الارسال اي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقطاب اي الجذب من بين أسباب الهجرة (فتحية، ٢٠٢٠، الصفحات ٣٩٨-٣٩٩).

من الملاحظ ان هناك علاقة قوية بين العوامل الديموغرافية والطبيعية، وذلك لان كل حيز طبيعي أو رقعة جغرافية معينة يحتمل عددا محددا من الكثافة السكانية، واذا زاد حجم السكان على العدد المناسب اضطر عدد كبير منهم الى الانتقال والهجرة الى مكان أخر، وبالمقابل تسعى بعض الدول الى تشجيع الهجرة الى مناطق عدة من المناطق المهجورة لتصبح آهله بالسكان ، كما ان المناطق التي تقع في حيز المناطق النشيطة جيولوجيا ،تعد مناطق منفرة للسكان حيث يضطر الافراد الى مغادرة تلك المناطق حفاظا على حياتهم.

ان تلك التفسيرات تقود الى القول ان الاسباب المقدمة سابقا سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وأمنية أو نفسية أو جغرافية جميعها في النهاية، تؤكد على ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري هدفها وأحد، وهو البحث عن الاستقرار والرفاه وضمان مستقبل أفضل، لذلك نجد ان معظم الشباب يفضل التسلل الى البلدان الغربية، والاستقرار هناك ومحاولة تسوية وضعهم سواء

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

بالزواج من الاجنبيات هنالك من أجل الحصول على وثيقة تثبت تواجدهم وحصولهم على حقوقهم ،وغير ذلك من الاجراءات، لكن كثيرا ما تلبث طموحاتهم وأهدافهم بالفشل في الوصول الى الدول الغربية وتكون النهاية مأساوية (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٩٩).

ثالثا:-أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور

الهجرة غير الشرعية في الجزائر تنقسم الى نوعين الاول هو الهجرة السرية من الخارج الى الداخل والثاني هو الهجرة السرية من الخارج الى الداخل كما لها طرق ومنافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول الى الدولة المستقبلة.

- أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر

أ- هجرة سرية من الداخل الى الخارج :-

ان الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الاخيرة مع سنوات العنف والارهاب الذي مرت به الجزائروهذا ما جعل الشباب يجازفون ويغامرون بحياتهم باتخاذ قرار الهجرة نحو الخارج هروبا من الاوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم ولذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل الى الخارج اي انها تخص افراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو الى بلدان أخرى.

ب- هجرة سرية من الخارج الى الداخل :-

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول الاوروبية أصبحت نقطة عبور ومقصد من الاجانب المغاربة والاسيويين والعرب والافارقة ولا سيما أصبحت تحتضن اعداد كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود الجزائرية ويدخلون الى الجزائر للعبور الى دول شمال البحر الابيض المتوسط (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٤٤).

ان المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون الى الجزائر بصفة غير شرعية يمثلون النمط الثاني من الهجرة غير الشرعية اي الهجرة الى داخل الجزائر والمرور الى دول المقصد.

اما فيما يخص منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن ان نذكرها كالأتي (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٤٥):-

١- الحدود البرية:-

أن اهم حافز للهجرة غير الشرعية في الجزائر هو شسلعة حدودها البرية الممتدة على ٧,٠١١ كلم ووقوعها بين ٠٧ دول افريقية وبمساحة تقدر ٢,٣٨١,٧٤١ كلم٢ تمثل عملا رئيسا في عبور المهاجرين غير الشرعيين بها مع العلم ان الحدود الجزائرية مع النيجر هي ١٣٠٠ كلم ومع مالي هي ١٢٨٠ كلم، ليبيا ١٢٥٠كلم و١٢٠٠ كلم من السواحل هذا ما يساهم في تعقيد مراقبة الحدود،وتشجيع المهاجرين غير الشرعيين على العبور. ومما زاد في تفاقم الظاهرة بداية من التسعينيات هو تدفق اكثر من ٣٤ جنسية افريقية واسيوية بهدف الالتحاق باوروبا عن طريق اسبانيا مرورا بالمملكة المغربية.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٢-الحدود البحرية:-

بالنظـرة الى الشـريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر ١٢٠٠كلم فان المهاجرين غير الشـرعيين عبر البحر يسـتعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه واللجوء الى اسـتعمال البحارة لمسـاعدتهم في الايجار والانتقال أو الركوب عن طري التسـلق بالجبال الى البواخر الراسية والاختفاء بداخلها والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي اكثر الطرق استخداما في الهجرة نحو الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر.

٣-الحدود الجوية:-

فيما يخص الهجرة عبر الحدود الجوية تكاد تكون قليلة جدا ان لم تكن منعدمة حيث ان الحل الوحيد هو تزوير الوثائق للدخول الى المطارات ان عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا لاسيما مع تطور التكنولوجيا التي تكشف الوثائق المزورة (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٤٥).

رابعا:-واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

ان الهجرة الغير شرعية باتت اليوم ظاهرة عالمية اذ تعد من اكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والاسلحة، وقد تنامت هذه الظاهرة في الجزائر في اوساط الشباب خاصة، بل وقد تعدته الى مجموعات جديدة من الشيوخ والفتيات بل وحتى القصر والنساء من اوساط اجتماعية ميسورة وقد شهدت هذه الظاهرة تطورا متزايدا بالنسبة للجزائر، حيث كانت بدايات الهجرة السرية باتجاه فرنسا، بحكم ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تبعية لغوية وحتى اقتصادية الاولى في العام ١٩١٢ بسبب قانون التجنيد الاجباري الذي فرضه المستعمر آنذاك على الشباب الجزائري ثم عام ١٩٢٤ حيث هاجر حوالي ٤٠٠٠ فرد الى فرنسا، بغية العمل (فارس، د.ت، صفحة ٣٢٠).

وفي الجزائر المستقلة كان أول ظهور للهجرة غير الشرعية باستقبال العديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين عام ١٩٦٣ الذين فروا من بلادهم خوفا من التصفية العرقيه بعد انهزامهم في الحرب مع السلطه الحاكمة (فارس، د.ت، صفحة ٣٢١).

وفي حقبة السبعينيات تغيرت فيها النظرة الى الهجرة فأصبح ينظر اليها على انها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام الهجرة، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواه الى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج ازاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة، فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة، وهذا ما قامت به الجزائر عام ١٩٧٣ بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه «نظرا الى الحالة المزرية التي آلت اليها حالة المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فان مجلس الثورة ومجلس الوزراء

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

بعد الانحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم الا مطالبهم بدين كل المساعي الرامية الى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا بل وبين فرنسا والعالم بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٥١).

وبحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر وطول حدودها الذي يفوق ٦٠٠٠ كيلو متر أصبحت الجزائر ومنذ العام ٢٠٠٠ بلد استقرار لافواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين الافارقة، وان تعددت الاسباب والدوافع الكامنة وراء هذا التدفق غير المسبوق الا انه يمكن ارجاعه الى جملة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٤٥):-

١- الغلق المرحلي للحدود الاوروبية لبلدان الاتحاد الاوروبي في وجه الهجرة تحت اشراف الوكالة الاوروبية للحدود الخارجية FRONTEX.

٢- التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي الذي حرك وتيره النشاط على مستويات عدة بدءا من العام ٢٠٠٠ والذي جعل من الجزائر بلدا مانحا للعمل وجاذبا لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يشتغلون بطرق غير شرعية في مشاريع شتى كالفلاحة والبناء والاشغال العمومية وحتى الاشغال المنزلية عند بعض الاشخاص.

ان الاحصائيات الحديثة تبين ظاهرة الهجرة الغير الشرعية أصبحت تهدد الكيان السياسي والاجتماعي في المجتمع الجزائري ولاسيما انها تعصف بأهم فئة الا وهي فئة الشباب الذي أصبح يعاني من مجموعة لامتناهية من العراقيل (التهميش، البطالة ،المحسوبية) "ان ظاهرة التمييز منتشرة جدا في مجتمعاتنا العربية مما يجعل الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبة غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهها وتفيد الاحصائيات في ان قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية أحبطت محاولات غير شرعية لي ١٥٠٠ شخص حاول الابحار بطريقة غير شرعية في العام ٢٠١٥ وقد أكد الامين الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ان هذه الاحصائيات وعلى ضخامتها لا تعكس العدد الحقيقي للحراقة الجزائريين حيث ان اعداد كبيرة تتمكن من بلوغ الضفة الأخرى، وأخرى قد لم يحالفهم الحظ في بلوغ أهدافهم (الخير، د.ت، صفحة ١١).

كما اشارت مؤسسة الاحصاء الالمانية ستاتيستا ان عدد المهاجرين الجزائريين في العام ٢٠٢٢ وصل الى ٨٥٣ (الالمانية، https://www. .google.co.uk).

وفي العام ذاته تمكنت وزارة الدفاع الجزائري بتوقيف ٢٩٥٨٧ مهاجرا غير شرعيا من جنسيات مختلفة، بينما بلغ عدد الموقوفين من المهاجرين غير الشرعيين ١٤٨١٤ خلال العام ٢٠٢٣ (كبف ستتعامل الجزائر مع موجة الهجرة من دول الساحل والصحراء، https://www.alhurra. .com).

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

خامسا :-تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

نجم عن التطور المتزايد والمذهل للهجرة غير الشرعية العديد من التداعيات ولا يتوقف الامر عند الحياة الاقتصادية بل يتجاوزه الى الحياة الاجتماعية والثقافية ايضا ، واذا كانت الاثار الاقتصادية سريعة الظهور فأن الاثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد اخر بشكل قد يصعب معه السيطرة عليها لاحقا ، وهو ما حتم على الجزائر مضاعفة اجراءات مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعة اكثر مما تهدد أمن الدولة، ويمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال الأتي (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٤٧):-

١- التداعيات الأمنية :-

-الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعد منبع تهديد ، فهو مرتبط بعصابات التهريب واشكال مختلفة من الجريمة المنظمة ما يشكل احساسا باللأمن، ويسهل للتنظيمات الاجرامية والعصابات المعادية للتوغل الى داخل البلاد.

- التواطئ بين الارهابيين والمهربين وذلك من خلال العلاقة الوطيدة التي تنسج بين الارهابيين والشبكات المتخصصة في ادخال المهاجرين غير الشرعيين وهو ما اثبتته التحقيقات الأمنية التي تبين علاقة المصلحة المتبادلة بينهما. والتي تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الارهابيين من قسط من ربح المهربين وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعم الجماعات الارهابية بالاسلحة.

وفي هذا الشأن أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل أحدى اولويات قيادات الدرك بعدما تحولت الى نشاط أجرامي على علاقة بشبكات أجرامية أخرى لاسيما بعد ان تأكدت ان الهجرة السرية أصبحت تشكل مصدر قلق لانعكاساتها المختلفة مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٤٧).

٢- التداعيات الاجتماعية:-

لعل من أهم التداعيات الاجتماعية والتي لها أثارها الخطيرة هي مشكلة الاندماج المجتمعي، حيث تثير قضية الهجرة بصفة عامة مشكلة الاندماج لدى المهاجرين ذلك لوجود صعوبات وعراقيل تواجههم لاسيما من ناحية التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة ،ويزداد الامر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل ولا يملك المهاجر الغير الشرعي السند القانوني لوجوده في الدول المستقبلة، وبالتالي تكون نظرة المجتمع الى هؤلاء المهاجرين السريين على انهم لصوص او متطرفين (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٤٠٠).

ان الاثر الاجتماعي الذي يصيب الشباب الجزائريين الذين نجحوا في تخطي الحدود بطريقة غير مشروعة ووصولهم للدول المستقلة هو مواجهتهم لصعوبات تحول دون قدرتهم على اثبات وجودهم بطريقة شرعية وبالتالي هذا يؤدي الى صعوبة اندماجهم في ذلك المجتمع، وكثيرا ما

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

ينظر اليهم بنظرة سيئة لاسيما ان الدول الاوربية تنعت المسلمين بالارهابيين وهذا يشكل عائقا كبيرفي عدم قدرتهم على التكيف مع واقعهم الاجتماعي هناك، كما تلعب الظروف القاسية التي يتلقاه الشباب الجزائري هناك دورا كبيرا في لجوئهم الى الاعمال الغيرقانونية احيانا اي يتم استغلالهم في تهريب المخدرات والمتاجرة بها وكذا الاختطاف وممارسة الدعارة والتزييف والتزوير وذلك من اجل ضمان بقائهم في تلك الدول لمدة اطول، لكن هذا لاينفي ان بعض الشباب يلجؤون لبعض الطرق تضمن لهم البقاء لكسب الشرعية القانونية هناك في الدول المستقبلة لهم وذلك بالزواج والحصول على وثائق تضمن لهم البقاء وكذا الرجوع الى الوطن بطريقة شرعية (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٤٠٠).

٣-التداعيات الاقتصادية:-

لا تقتصر اثار الهجرة غير الشرعية على النواحي الأمنية والاجتماعية بل تعدتها الى النواحي الاقتصادية أيضا فغالبا ما تتكبد الدولة الكثير من الخسائر المالية نتيجة القاء القبض على الهاربين والقيام بحجزهم ومن ثم ترحيلهم ،وذلك لعدم امتلاكهم للامكانيات المالية التي تساعدهم على العودة الى أوطانهم، كما انه ولاسباب انسانية يتم توفير السكن والطعام غالبا للمحتاجين منهم حتى يتم ترحيلهم. الى جانب قيام الدولة المستقبلة بالتنسيق مع السفارات وشركات الطيران والسفن ، لدفع الكثير من الاموال حتى يتم ترحيلهم،مما يثقل كاهل الدولة المستقبلة (فتحية، ٢٠٢٠، صفحة ٤٠١).

الى جانب ذلك، تتحمل الجزائر عبئاً اقتصادياً كبيراً نتيجة للهجرة غير الشرعية يتمثل في زيادة نسبة البطالة في أوساط الشباب بسبب توافر عمالة رخيصة يتوجه اليها أصحاب المشاريع الكبرى في ظل غياب الرقابة اللازمة. كما تم تسجيل ازدياد وتطور لظاهرة التهريب (السلع والثروات الوطنية) المدعومة من الدولة مما يضر الاقتصاد الوطني تتمثل في :اضعاف العملة الوطنية وانهيار سعر الصرف للدينار الجزائري، تدهور القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري بسبب قلة السلع وارتفاع اسعارها، احتكار السلع وتضارب اسعارها، ازدياد فاتورة الاستيراد(٣٩) (خليفة، ٢٠١٨، صفحة ٣١٣).

فضلا عن ذلك ،هناك تخوف كبير من أمكانية بروز شبكات تمارس التجارة الوهمية مقابل مشاريع غير حقيقية وهذا في أطار شركات وهمية مخصصة للنصب والاحتيال مما يضر بأقتصاد ذلك البلد (اكرام، ٢٠٢١، صفحة ٤١).

٤-التداعيات السياسية

اثارت قضية الهجرة غير الشرعية الكثير من الخلافات بين دول المنطقة، وبالرغم من التقارب الواضح في السياسات الوطنية الا انه لم يكن هنالك تنسيق واضح بين تلك الدول ، حتى تصاعدت الاتهامات بينهما لعدم جدية تلك الدول بمحاربة الهجرة غير الشرعية فضلا عن الاتهامات المتبادلة بتهريب المهاجرين الى الدول المجاورة ،هذا من جهة ومن جهة اخرى اصبحت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

ورقة ضغـط بيد الدول الاوربيـة، التي لم تكتف بالدفع بدول المغرب العربي الى لعـب دور حارس الحدود فحسـب بل أصبحت تهدد أمنها الداخلي من خلال السعي لاقامة منصة للطائرات بدون طيار فوق اراضيها، اذ أشـار مصـدر دبلوماسي جزائري، انه وفي اطار الخطة الاوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تقضي بتمركز طائرات بدون طيار على الجزر والمدن الساحلية للدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسـط، فان الاتحاد الاوروبي كان يرغـب في اقامة منصة في منطقة «عين تيموشنت» الواقعة على بعد ٥٠٠ كلم غرب الجزائر العاصمة، تكون قاعدة لطائرات بدون طيار، لتكشف اية محاولات للهجرة غير الشرعية عبر البحر الابيض المتوسـط ،وهو مـا رفضته الجزائر التي ترى ان وجود مثل هـذه الطائرات قد يشكل تهديدا استراتيجيا لها وذلـك لأمكانية استخدامها في عمليات التجسس (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٤٩).

سادسا:-آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

بالنظر الى التداعيات السـلبية لظاهرة الهجرة غير الشـرعية على الجزائر وسعيا منها لتضييق الخناق عليها، أتخذت الجزائر جملة من الاجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي تمثلت في:-

١-على الصعيد الداخلي

أ-الاجراءات القانونية:-

بدءا من سـنة ٢٠٠٨ بدأت تتجلى تشريعات الجزائر فيما يخص الهجرة غير الشرعية وذلـك من خلال القانون (٠٨-١١) والمؤرخ في ٢٨ حزيران ٢٠٠٨ والخاص بشـروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بهـا وتنقلاتهم فيها، والقانون (٠٩-٠١) والمؤرخ في ٨ ايار ٢٠٠٩، المعدل والمتمم لقانون العقوبات (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٤٩).

اقر القانون (٠٨-١١) على الاجانب المخالفين لقوانين الهجرة جملة من العقوبات تتمثل في الابعاد والطرد حسـبما نصت عليه المواد من ٣٠ الى ٣٩، فضلا عن عقوبات جزائية تطبق ليس فقط على الاجانب المخالفين لقانون الهجرة بل المساعدين لهم على ذلك، وهو ما اشـارت اليه المادة ٤٤ اذ نصت على: «بغض النظر عن الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٣٠ و٣٦ يعاقب على مخالفة احكام المواد٤ و٧ و٨ و٩ بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من ١٠٠٠٠ دج الى ٣٠٠٠٠دج «،اي انه فضلا عن عقوبة الابعاد المنصوص عليها في المادة ٣٠ او عقوبة الطرد المنصوص عليها في المادة ٣٦ من ذات القانون يمكن معاقبة الاجنبي المخالف لشروط الدخول الى الجزائر او الاقامة بها او التنقل فيها او الخروج منها المنصوص عليها في المواد ٤،٧،٨،٩ بعقوبات جزائية تدور بين الحبس والغرامة، اي ان المشرع الجزائري عد دخول او خروج او اقامة او تنقل الاجنبي بطريقة غير شرعية مخالفة لاحكام القانون ٠٨ -١١ جنحة يمكن ان تسلط على المخالف فضلا عن الابعاد والطرد (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٥٠).

كما تم انشاء مراكز احتجاز في الجزائر بناء على

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

اقتراح من الدول الاوربية بموجب القانون رقم ٠٨ -١١، بهدف ايواء المهاجرين غير القانونيين لحين ترحيلهم لبلدهم الاصلي (خليفة، ٢٠١٨، صفحة ٣١٥).

وعليه فان هذا القانون جاء ليزيد من صلاحيات السلطات العامة في مراقبة الاجانب من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية على نحو اكثر فعالية ،واعطاء المرونة اللازمة قصد التطبيق الامثل حيث خول للوالي حق البت في موضوع الدخول الى البلاد الأمر الذي كان من اختصاص وزير الداخلية في السابق.كما منح حق المطالبة بأثبات هوية المهاجر الموقوف، حق مصادرة جواز السفر في حالة الاشتباه انه مهاجر غير قانوني، وقد حددت مدة تأشيرة العبور بسبعة أيام تجدد مرة واحدة،وان تكون للمهاجر تأشيرة دخول الى وجهته النهائية والا لا يمنح تأشيرة عبور جزائرية (خليفة، ٢٠١٨، الصفحات ٣١٤-٣١٥).

اما بالنسبة للقانون ٠٩ -٠١ المعدل والمتمم لقانون العقوبات فقد نص صراحة على تجريم الهجرة غير الشرعية فضلا عن تجريم تهريب المهاجرين والمتاجرة بالاشخاص والمتاجرة بالاعضاء البشرية (صبيحة، ٢٠١٥، الصفحات ٥٠-٥١).

ب-الاجراءات التنظيمية والأمنية

سببت الهجرة غير الشرعية أضرار كبيرة ولاسيما من الناحية الأمنية وذلك بسبب مساحة الجزائر الواسعة، فضلا عن حدودها البرية والبحرية ،الأمر الذي دفعها الى تشكيل وحدات أمنية أوكلت اليها مهمة حماية حدودها ،نذكر منها:- (مختارية، ٢٠١٥، الصفحات ٦٧-٦٨):-

-مجموعة حراسة الحدود:-

وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة واخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وافشال كافة محاولات التهريب أو دخول الارهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الاشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

-حراس السواحل:-

تابعة لوزارة الدفاع الوطني مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كافة محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات واحباط كافة محاولات تهريب الاشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الاجنبية ، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والافلات من المراقبة باخفاق محاولات عدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الانقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم انقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٦٨).

-مصالح شرطة الحدود:-

تمارس دور مهم في مراقبة الحدود الجزائرية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

البرية والبحرية والجوية والمتمثلة في الاجراءات الادارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الاشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة اساسا بحركة عبور الاشخاص ووثائق سفرهم (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٦٩):-

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الاجانب الى الجزائر أنشأت المديرية العامة للآمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCIC وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للأشراف والتنسيق (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٥٢) فضلا عن فرق جهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٧٠):-

١-التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لافراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين.

٢-البحث والتعرف والتوقيف لافراد مزوري وثائق السفر الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين

٣-توقيف الاجانب الذين يشتبه بكونهم مهاجرين غير شرعيين.

٤-التركيز على اماكن العبور المشتبه بها وتحديدا للاجانب للحيلولة دون دخولهم بشكل غير شرعي لدولة الجزائر.

٥-أتخاذ كافة الاجراءات الرادعة ضد الاجانب المقيمين بطريقة غير شرعية في الجزائر (اما بالطرد او الترحيل).

ان هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الاستراتيجية الأمنية الرامية الى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية الى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس الحدود، الكمارك، الشرطة) باعتبار ان التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيس في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين.

وكثفت من جهودها في تطوير الوسائل التكنلولوجية المستخدمة في اصدار جوازات ووثائق السفر على نحو يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير, كما عملت على تزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة بما يكفل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٧٠).

كما تسعى الدولة الجزائرية جاهدة الى الكشف عن ممرات الدخول والخروج المستعملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين والتعرف على الجماعات المختصة بالتهريب من خلال التقصي عن اماكن تواجدهم والشبكات المساهمة في تهريبهم وذلك من طريق نشر دوريات مستمرة وفي مختلف المناطق (مختارية، ٢٠١٥، صفحة ٧١).

٢-على الصعيد الخارجي

باعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للاوطان فقد استدعت عملية التصدي لها

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

التنسيق مع جميع البلدان المعنية بها لاسيما الدول الاوروبية التي تبقى الوجهة المفضلة لهؤلاء المهاجرين . ويمثل اعلان برشلونة(*) المرجعية الرئيسة للتعاون الجزائر الاوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث نص في شقه الاجتماعي والثقافي على ضرورة التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع الشركاء من الدول المتوسطية الذين يلتزمون باتفاقيات ثنائية خاصة بالوسائل الكفيلة باعادة أدماج المشتبه بكونهم مهاجرين غير شرعيين (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٥٣).

اتبع بعد ذلك بسياسة الجوار الاوروبية التي سمحت بوضع نظام ادارة مشتركة للحدود يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الاوروبي وعلى بناء «مناطق انتظار» خارج حدود شينغن(**) – وهذا عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله-، وعلى نظام معلوماتي موحد لتأشيرات الدخول ووثائق السفر المقروءه آليا، الوكالة الاوروبية لادارة الحدود الخارجية FRONTEX ، وأنشاء قوات حرس الحدود ،وتدريب شرطة الدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين على حقوق الانسان ،وتعاون معزز للشرطة والقضاء في موضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وموضوع التأشيرات، وايضا فيما يخص بمكافحة الارهاب، الاتجار بالمخدرات بالسلاح والبشر... الخ (صبيحة، ٢٠١٥، الصفحات ٥٣-٥٤).

وتتجلى مظاهر التعاون الجزائري - الاوروبي والخاص بمكافحة ظاهرة الهجرة في اتفاقيات اعادة الادخال التي اشار اليها اتفاق الشراكة الجزائري الاوروبي(***) في مادته ٨٤ والتي نصت على «تعهد الجزائر بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل الطرفين للمعلومات حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين ويقرران التعاون بهدف الوقاية من المخاطر التي تسببها»، كما نص على «ان توافق الجزائر من جهة وكل دولة عضو في المجموعة الاوروبية من جهة أخرى على اعادة قبول رعاياها المتواجدين بصفة غير شرعية على اقليم الطرف الاخر....» ،وعليه أمضت الجزائر العديد من الاتفاقيات مع الدول الاوروبية، نذكر منها على سبيل المثال الاتفاقيات الثلاثة المبرمة مع اسبانيا في ١٤ جوان ٢٠٠٨ والمتعلقة بالتعاون الأمني بشتى الأوجه ابتداء بمكافحة الارهاب ،والجريمة المنظمة وانتهاء بالهجرة غير الشرعية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب وحتى التكوين (صبيحة، ٢٠١٥، صفحة ٥٤).

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان الجزائر كغيرها من البلدان العربية والافريقية تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والناتجة عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية ،ويمكن عد العامل الاقتصادي في مقدمة العوامل الدافعة للهجرة لما له من تأثير كبير على الحياة المعيشية. ومن خلال وقوفنا على تلك العوامل اصبحت قضية الهجرة من القضايا التي تؤرق الدولة

مجلّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الجزائرية، فبالرغم من الاجراءات القانونية والامنية التي أتخذتها الجزائر لاحتواء تلك الظاهرة الا انه وبسبب حجمها المتفاقم لم تتمكن من وضع حد لانتشارها. نتيجة لكثرة عصابات تهريب البشر، فضلا عن المغريات التي تقدمها دول الاستقبال لأولئك المهاجرين من فرص العمل وتوفير حياة كريمة لهم دفع الكثيرين لتفضيل الهجرة على البقاء في بلدانهم الاصلية.

ومن أجل الحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة لابد من ايجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة منها:-

١- ضرورة أعتماد آليات وطنية في الجزائر لغرض جذب المهاجرين في الخارج وحثهم على المشاركة في المشاريع الاستثمارية في محاولة لاستعادة القوة الاقتصادية البشرية، واستعادة المهاجرين من ذوي الكفاءات للاستفادة منهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية مما يسهم فعليا في بناء مشروع وطني انساني.

٢-تفكيك العصابات الخاصة بتهريب المهاجرين، وانشاء مراكز خاص لايوائهم لحين ترحيلهم الى بلدانهم الاصلية.

٣-ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية لتفعيل هذه الالتزامات ،ومن بينها تبادل الدراسات والبيانات عن الهجرة غير الشرعية.

٤-اقامة تعاون أمني بين الجزائروالدول الاوروبية المعنية بمكافحة ظاهرة الهجرة ،مع اجراء تعديلات على القوانين والتشريعات اللازمة للحد من شبكات التهريب المنتشرة على الحدود البرية و البحرية للحيلولة دون انتشار المهاجرين السريين

٥-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم برامج التنمية وتعزيزها، بحيث يكون لها دور فعال في وضع استراتيجية وطنية داعمة لتطوير الأمن الانساني في الجزائرباعتبارا ان تحقيق الأمن الانساني يتطلب تضافرجهود كافة مؤسسات الدولة سواء على الصعيد الرسمي وغيرالرسمي.

المصادر والمراجع

١- القران الكريم، سورة النساء، الاية رقم ١٠٠,٢.

٢- الريس، احمد محمد هشام ، الاعلام والهجرة غيرالمشروعة، جامعة طنطا، كلية الحقوق،٢٠١٧.

٣- العشري ،عبد الله ،تأثيرالهجرة غيرالشرعية على الامن القومي ،المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية، العدد الثالث ابريل ٢٠١٨.

٤- الشيباني ،رحمة الحوسين ، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية : دراسة ميدانية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية الاداب، جامعة سرت، مجلة ابحاث بكلية الاداب، جامعة سرت،العدد١٥،سبتمبر٢٠٢٣.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

٥- اكـرام ،خراز حليمة وبلباي ،تداعيات الهجرة غير الشـرعية وآليات مكافحتها اقليميا ودوليـا، مجلة الباحث في العلـوم القانونية والسياسـية، مسـتغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس،العددالسادس،٢٠٢١.

٦- المفترش ،علي عبـد الله محمـد ، الهجرة غير الشـرعية واثارهـا الاجتماعيـة والاقتصادية على المجتمع الليبي ، الجمعية الليبيـة للمناهج وواستراتيجيات التدريس، العدد الثالث ،ديسمبر ٢٠١٩.

٧- ام الخير،سحنون ،الهجرة غير الشـرعية لدى الشبـاب الجزائري: الاسبـاب والعوامل، جامعة بو نعامه جيلالي خميس مليانه، د.ت.

٨- بهية، هوادف ،الهجرة غير الشـرعية اسبابها واليـات مكافحتها، مجلة الباحث في العلوم القانونيـة والسياسـية، جامعة الجزائـر١ العدد السادس، ديسمبر٢٠٢١.

٩- بطاطاش، نذير ، التعاون الافريقي الاوروبي بين الشـراكة والتبعية: الجزائر انموذجا، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، الجزائر المركز الجامعي اكلي محند والحاج، ٢٠١٠.

١٠- خليفة ،عثمان مرابط حبيبـ، جنيدي ، الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الامنية الجديدة، مجلة التراث، الجزائر، العدد ٢٩،ديسمبر٢٠١٨.

١١- رضوان، بوابـ ، وحنك فتحيـه، الهجرة غير الشرعية لدى الشبـاب الجزائري (تشخيص للاسبـاب، الانعكاسات، الحلول)، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، المجلد الاول، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

١٢- صبيحـة، بوخوش ،الهجرة غير الشـرعية الافريقية في الجزائر دراسـة في التداعيات واليات المكافحة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بوسكرة،العدد٤٢، نوفمبر٢٠١٥.

١٣- طيبي ،رابـح ، الهجـرة غيـر الشـرعية (الحرقه) في الجزائر من خلال الصحافه المكتوبة: دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومية ١ جانفي ٢٠٠٧ - ٣١ ديسـمبر٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام ،٢٠٠٩.

١٤- غزالـة، الزبير، الهجرة غير الشـرعية في الجزائر بين الاسـباب والحلول، مجلـة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن احمد، الجزائر، العدد الاولـ، المجلـد الثانـي، مارس ٢٠١٨ .

١٥- فارسـ ،بنـ صفير، واقع الهجـرة غير الشرعية في الجزائر: الاسـباب وتدابير التصدي ، جامعة البليدة ٢ ،د.ت.

١٦- مختارية ،بنـ مغنية سـعاد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، رسالة ماجسـتير غير منشـورة ، جامعة د.الطاهر مولاي - سـعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٥ .

١٧- نجاة، دهدوسـ نوال، صوكـو، التعاون

مجلّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الجزائـري الاوروبي في مجال مكافحـة الهجرة غير الشرعي، رسالة ماجسـتير غير منشورة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩.

- الانترنت

١- كيف ستتعامل الجزائر مع موجة الهجرة من دول الساحل والصحراء، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:- https://www.alhurra.com

٢- مؤسسـة الاحصاء الالمانية، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: https://www.google.co.uk

الهوامش:

(*) انبثق ميثاق برشلونة من الاجتماع الذي عقد بأسبانيا بمدينة برشـلونة في ٢٧ الى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ شاركت فيه ٢٧ دولة من بينهـا ١٥ دولة مكونة للاتحاد الاوروبي وايضا ٨ دول عربية هي (تونس، المغرب، الجزائر مصر، سوريا ،الاردن، لبنان، السلطة الفلسطينية، واربع دول متوسطية غير عربية (اسـرائيل)، تركيا، قبرص، مالطا) يهدف الى تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار وتعزيز التعاون الأمني والتحاور السياسي فضلا عن تضمنه للمحور الاقتصادي والمالي الخاص ببناء شراكة اقتصادية مالية تحقق الازدهار والتنمية بالمنطقة، والتوجه نحو التأسيس التدريجي نحو منطقة تبادل الحرب. كذلك المحور الاجتماعي والثقافي الذي حمل عنوان الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية وتنمية الموارد البشـرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبـادلات بين المجتمعات المدني. كما يهدف الى التقريب بين المجتمعات في المنطقة وذلك باقامة شراكة أجتماعية ثقافية وايجاد تواصل بين المؤسسـات المدنية قصد انشاء مجتمع مدني فعال، للمزيد ينظر (نجاة، ٢٠١٩، الصفحات ٦٥-٦٦).

(**) هـو نظام لفتح الحدود الكمركية الداخليـة للدول الاوروبية وتعزيز مراقبة الحدود الخارجية يندرج ضمن التعاون بين حكومات الدول الاوروبية تم ابرام شنجن الاولى في ١٤ جـوان ١٩٨٥ من قبل دول البينيلوكـس وهي هولندا بلجيكا ولوكسمبرغ في ١٩ جوان ١٩٩٠ تم اعتماد اتفاق مكمل للاول يدعى الاتفاق الاضافي لشنجن دخلت في حيز التنفيذ في العام ١٩٩٥ مع توسع اعضائها ليصل مع مرور الوقت الى ٢٦ بلدا.

هذا الاتفاق المعترف به من قبـل الاتحاد الاوروبـي يتميز بخاصيتين اساسـيتين تسـمح بزيادة حركة الاشخاص عن طريق التدابير التعويضية للأزمة لمواصلة تقرير مستوى الأمن:-

- مراقبة الاشخاص على الحدود الداخلية للدول المواقع على الاتفاقية بإلغائها وتحديد الحدود المشتركة

- تحديث شروط الدخول والعبور للحدود الخارجية وتنسيقها والامر نفسه بالنسبة لسياسة التأشيرات وكذا التعاون الأمني والقضائي بين الدول المشاركة في هذا الفضاء.

تضمنت هذه الاتفاقية انشاء نظام معلومات شنجن يهدف الى تقديم معلومات حـول بعض الفئات من الاشخاص أو الاشـياء وهذا النظام المعلوماتي عبارة عن قاعدة بيانات تسـمح للسـلطات القضائية لدول شنغن بتبادل المعلومات كما قام بوضع نظام للرقابة على الحدود الخارجية واقر مبدأ التناقل في فضاء شنغن، (نجاة، ٢٠١٩، الصفحات ٤٨-٤٩).

(***) تمت المصادقة على القانون التنظيمي للسياسـية الاوروبية مع دول الجواريوم ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٦ ،يتركب من ٢٣ فقرة تمهيديـة فضلا عن نص القاون المنظم المشـكل من ٣٢ بند وهـذا القانون هو القانون المحدد للسياسـة الاوروبية اتجاه جميع الـدول المغاربية بما فيها دولة الجزائر.عرف هذا النوع من التعاون الاقليمي (المتوسـطي) شـكلين او نمطين اولهما: الشـراكة الاورومتوسـطية وثانيهما في اطار الاتحاد من أجل المتوسط.ويهدف الى الشراكة السياسية والامنية الهادفة الى خلق منطقة في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة الى انشاء منطقة للتجارة الحرة،للمزيد ينظر (بطاطاش، ٢٠١٠، الصفحات ١٥-١٧).

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

Illegal Migration in Algeria: Its Causes and Consequences

Dr. Prof. Muna Hussein Obaid
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Illegal migration is a phenomenon that has spread in North African countries, particularly in Algeria. It has become a complex problem despite efforts to curb it. Many individuals have found it a safe haven to escape the deteriorating conditions they face in their home country. This phenomenon has expanded due to disparities in living standards among individuals, on the one hand, and the material and moral marginalization that has affected many segments of society, on the other. The causes may vary, but the overall outcome has been to flee their country, Algeria, and settle in other, more stable locations. Accordingly, this research attempts to shed light on the phenomenon of illegal immigration in Algeria, in terms of its causes, repercussions, and ways to contain it.

Keywords:- Immigration-illegal immigration- Algeria - Algerian legislator-smuggling gangs.